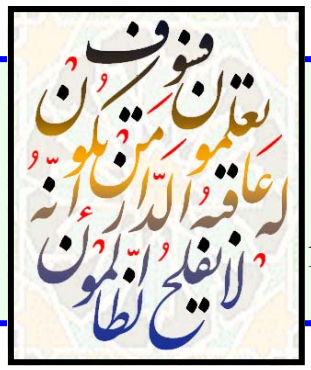

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 293 يونيو 2007 ، جمادى الأول- جمادى الثاني 1428

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

الصراع يحتدم
بعد ظهور خفايا مشروع الشيخ حمد

حسنا فعلت المجموعة الدولية عندما قررت طرد حكومة البحرين من عضوية مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، فقد أعادت بذلك القرار قدرا من التوازن لهذه المؤسسة المهمة. فمن غير المعقول ان يحظى نظام يمارس أبشع أشكال انتهاك حقوق الانسان بعضوية مجلس يفترض ان يمارس التشريع والرقابة في هذه القضية المهمة التي ارتبطت في أذهان البشر بمدى التطور الديمقراطي واحترام الحريات في البلدان المتخلفة. فعندما حظيت حكومة البحرين العام الماضي بعضوية المجلس بالغت في استغلال ذلك وكرست اسلوب التضليل والتشويش، وأعطت لنفسها الحق في انتهاكات حقوق اهل البحرين التي بلغت حد اعلان حرب مكشوفة على هويتهم وتاريخهم وثقافتهم، بدون حياء او خجل. كان المخططون للنظام الخليفي يعتقدون ان اموال النفط المسروقة من بطون الجياع ستوفر لهم القدرة لشراء مواقف الدول والافراد على المستوى الدولي الى الأبد، ولكن ذلك لم يحدث. صحيح ان العائلة الخليفية تمكنت من شراء بعض الموظفين لدى جهات دولية (حقوقية واعلامية) في مقابل تجاهل ما تمارسه ضد أهل البحرين من جرائم (وفي مقدمتها جريمة الإبادة الثقافية)، ولكن ذلك نجاح محدود ومؤقت. وقد استعاد النشطاء ما حدث قبل عشرة اعوام عندما دفعت العائلة الخليفية مبلغا يتجاوز مائة الف دولار لمؤسسة تشرف عليها احدى خبيرات حقوق الانسان بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة آنذاك، في مقابل تصويتها ضد مشروع قرار يدين النظام الخليفي بارتكاب جرائم في مجال حقوق الانسان. كانت تلك الخطوة الفاشلة بداية لسياسة شراء الاشخاص والمواقف على الصعيد الدولي. ويلاحظ هؤلاء الناشطون اليوم ان عددا من الهيئات الدولية تم "تحييدها" بعد استلام مبالغ مالية كبيرة من العائلة الخليفية، وما تزال مؤسسات اعلامية وحقوقية مرموقة تمارس التعتيم على ما يجري في ارض اوال من جرائم على ايدي عصابات آل خليفة خصوصا فرق الموت.

وبطرد النظام الخليفي من عضوية مجلس حقوق الانسان، يشعر هذا النظام الآن انه اصبح في حل من المواثيق والعهود الدولية التي تنظم حقوق الانسان. ولذلك بدأ في الاسابيع الاخيرة بممارسة انماط جديدة من "إرهاب الدولة"، فبدأ بالاعتقالات التعسفية بهدف ادخال الرعب في قلوب ابناء البحرين، وبدأ مسلسل التعذيب مجددا، وسلط كلابه المسعورة على المواطنين للانتقام منهم بسبب استمرارهم في فضح جرائم العائلة الخليفية من تعذيب وسرقات واستلاب الاراضي وابادة المواطنين كثقافة وتاريخ. وعمدت هذه العائلة المجرمة لتوجيه فرق الموت لاغتيال الافراد من اجل ادخال الرعب في نفوس النشطاء، خصوصا بعد ان اتضح ان الوضع المحلي اصبح على فوهة بركان، وان اي تصرف أرعن من قبل الشيخ حمد وجلاوزته يقابله الشعب بردة فعل غاضبة تكشف للعالم مدى كراهية اهل البحرين لهذه العائلة المحتلة ونظامها السياسي. لقد أصبح الحاكم التنفيذي للبلاد اليوم شخص طائفي مقيت، اسمه خالد بن أحمد آل خليفة، وزير شؤون الديوان الملكي، الذي اشتهر بقصائده التي يشتم فيها اهل البحرين بنفس طائفي بغيض. ومنذ الغاء دستور البلاد الشرعي، اصبح هذا الشخص يحكم البلاد من خلال الوزراء الذين يعينهم بمجلس الوزراء،

التتمة صفحة (8)

* كشف مركز البحرين لحقوق الإنسان بان قرار حمد بن عيسى آل خليفة إلغاء محاكمة رئيس حركة الحريات والديمقراطية (حق) حسن مشيمع ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة والناشط شاكر الهملي، جاء نتيجة التحرك الشعبي الضاغط والتدخل الدولي على أعلى المستويات.
وقال رئيس المركز عبد الهادي الخواجة العائد إلى البلاد أمس من جولة في أوروبا إن ممثلي ثلاث حكومات أوروبية اتصلوا بالسلطة البحرينية بشأن المحاكمة وطالبوا بحضور جلساتها، وان وفد من البرلمان الأوروبي سيزور البلاد 23 مايو .
واضاف الخواجة أن الأميركيين أبلغوا الحكومة البحرينية ايضا بأن المحاكمة ستزيد من تأزم الوضع، مشيرا إلى أن الحكومة أبلغت جهات دولية عن نيتها إلغاء المحاكمة قبل لقاء الملك بالشيخ علي سلمان رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كبرى جمعيات المعارضة الشيعية في البلاد.وقال الخواجة بأن قمع السلطة للفعاليات السلمية قرار سياسي تم اتخاذه لكي لا يؤدي إلغاء المحاكمة للإضرار بهيبة الحكومة.
وشكر رئيس المركز أبناء الشعب و والرموز وعلماء الدين والجمعيات السياسية والجهات الدولية على تضامنهم الذي أثبت فعاليته. وأكد على ضرورة الاستمرار في العمل السلمي الضاغط لتعزيز الحقوق سواء المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* أعلن الاستاذ حسن مشيمع عن رفضه ورفض الاستاذ عبدالهادي الخواجة (تغيب عن المؤتمر لوجوده خارج البلاد) حضور جلسات المحاكمة وذلك من خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد في مقر جمعية وعد يوم الأربعاء 17/5/2007م في الثالثة عصراً.في البداية تحدث الاستاذ مشيمع عن ظروف اعتقالهما بتاريخ 2فبراير2007م والتهم التي وجهت لهما لالقاءهما خطباً ليلة العاشر من محرم

* واصل مركزالبحرين لحقوق الإنسان حملته العالمية الهادفة لتسليط الضوء وشرح قضايا حقوق الانسان في البحرين، ومن أجل هذا الغرض يقوم وفد منه قريبا بزيارة إلى أوروبا، لتتويج النجاح الذي حققته جولته في الولايات المتحدة في شهر فبراير/شباط الماضي.
ويتضمن جدول أعمال الزيارة لقاءات مع ممثلين عن أهم المؤسسات الاوروبية مثل مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. بالاضافة الى أهم المنظمات غير الحكومية وتلك المعنية بحقوق الانسان في كل من بروكسل وامستردام ولندن.
يذكر أن وفدا من مركز البحرين لحقوق الانسان سبق أن قام خلال شهر فبراير الماضي بجولة في الولايات المتحدة استمرت أسبوعا وشملت كل من واشنطن ونيويورك، حيث عقد خلالها عددا كبيرا من اللقاءات والطاولات المستديرة مع أكثر من ثلاثين جهة أمريكية ما بين معهد بحثي ومؤسسة إعلامية ومنظمة حقوقية وجهات ناشطة في مجال الدفاع عن الديمقراطية والحريات.

* هاجمت القوات المرتزقة التجمع التضامني عند منزل الإستاذ حسن المشيمع يوم الأحد 20 مايو ، وحدث مواجهات بين الشباب المقاوم والقوات الاجنبية المرتزقة ، إستخدمت فيها الرصاص المطاطي والمسيلات الدموع ، وقد إعتقل أكثر من 14 شخص وسقط أكثر من جريح بعد خروج أغلب القرى في مواجهات ساخنة مع قوات الشغب

عفو وزجر وملك خائرالقوى

بقلم :عباس المرشد

" لقد بدت مؤسسة العرش خائرة عاجزة عن تقديم حل حقيقي لمشاكل العالقة والوضع المتأزم والموشك على الانفجار بين لحظة وأخرى، ليس لا من الناحية المعيشية كما يرغب نواب المراكز العامة أن يمرروا أكذوبتهم من خلالها ولا من الناحية السياسية وبقاء الملفات الساخنة مغلقة ومحجوز عليها" يطلق عليه البعض بالحكمة والقيادة الحكيمة والبعض الآخر يسمى الأشياء بما هي عليه فهي الخدعة والرغبة في الهزيمة . هكذا ينقسم الشارع البحريني في شأن الأمر الملكي بتوقيف سير قضية محاكمة الأستاذ حسن مشيمع أمين عام حركة حق والأستاذ عبد الهادي الخواجة . ولكن الحال كما يصفه شيخ علي سلمان رئيس جمعية الوفاق الذي طلب من الملك حل الموضوع نهائيا فالوضع السيئ من وجهة نظر الشيخ علي سلمان أسو بكثير من حالة الاختلاف الدائرة بين الفرقاء السياسيين . فلم تمضي 24 ساعة على أمر الوقف حتى كانت جموع أفراد الشغب تصب جام غضبها على الجماهير المحتشدة في ندوة في قرية النويدرات حضرها الأمين العام لجمعية وعد (العمل الديمقراطي) الأستاذ إبراهيم شريف وتعرض لطلقة رصاص مطاطي نقل على إثرها إلى المستشفي لتلقي العلاج . وقلبها كانت قوات الشغب تعيث فسادا وإفسادا من دون حسيب أو رقيب في تعريض أرواح الناس للخطر والاستخدام المفرط للقوة في تفريق المنتديين والمعتصمين سلميا.

المراقبون كانوا يتوقعون لو استمرت بعض محاكمة الرموز السياسية، صيفا شديدا وقاسيا على المواطنين ليس من جهة ارتفاع الحرارة والرطوبة بل من القنابل العنقودية الجديدة التي أخذت قوات الشغب في استخدامها في بلاد القديم وقنابل المسيلات الدموع كعقاب جماعي ضد المناطق الأهلية والرصاص المطاطي الذي يخترق أجساد الناس. فقد كانت الرسالة واضحة جدا للحكومة وهي أن اعتقال أو محاكمة أي رمز سياسي شريف قد يعرض البلد إلى ما لم تحمد عقباه . مصدر هذه الرسالة لم يكن واحدا بالتأكيد، فالناس والجماهير الغاضبة كانت حاضرة في أكثر من مشهد واستطاعت أن توصل كلمتها بطريقتها الخاصة كما أن بعض الرموز الدينية مثل السيد الغريفي والشيخ عيسى قاسم قد حذرا من مغبة الاستمرار في عقد محاكمة الأستاذ المشيمع والأستاذ الخواجة . ثم جاءت رسالة كتلة الوفاق تؤكد هذا المعنى أيضا. في المقابل كانت رسالة الحكومة واضحة أيضا فهي مستعدة لأكبر حملة قمع ممكنة ومستعدة بجر البلاد إلى حالة من العنف والعنف المضاد ما دامت قادرة على كسر شوكة المؤسسات النيابية وإمضاء حالة الفساد وغياب الرقابة مثل ما تم في قضية استجواب عطية الله.

أمام هذا المشهد الدرامي يظهر مجددا الديوان الملكي ومؤسسة العرش كقوة وحيدة في البحرين أمام قوة الناس والجماهير، لكنها قوة خائرة ومرتبكة رغم حالة التكبر والعلو التي تحاول الظهور بها . فالحكومة وعبر وزير الداخلية معفية من أي مساءلة عن حجم العنف وسياسة العقاب الجماعي ، والحكومة ترغب في رفع وتيرة العنف بدرجة ما من أجل التخلص من بعض الاستحقاقات السياسية المفروضة عليها من الخارج على وجه التحديد ومن أجل خلط الأوراق في الداخل البحريني وهي أيضا تواجه صعوبة في إيجاد توازن بين ما تطلبه من عنف يزيح عنها أعباء التحول الديمقراطي وبين قوة الناس وصلابة صمودهم أمام كل ذلك . وشاءت الحكومة أم أبت فهي تقر أنها عاجزة أمام الناس وصدق قضيتهم ومطالبهم العادلة، و من حسن الطالع أن الناس يدركون هذه الرغبة ويتعاملون معها بحذر ينم عن وعي كبي ودراية بكيف تفكر الحكومة .

لقد بدت مؤسسة العرش خائرة عاجزة عن تقديم حل حقيقي لمشاكل العالقة والوضع المتأزم والموشك على الانفجار بين لحظة وأخرى، ليس لا من الناحية المعيشية كما يرغب نواب المراكز العامة أن يمرروا أكذوبتهم من خلالها ولا من الناحية السياسية وبقاء الملفات الساخنة مغلقة ومحجوز عليها

وفي ذلك نقاط جديرة بالانتباه منها:

ضرورة عودة العلاقات بين الحركات السياسية المعارضة وترسيخ قناعتها أنها أمام خصم شرس لا يفرق بين أي منهم ولا يقيم لهم وزنا، إلا من خلال القوة والصلابة التي يظهرها أمام أي استفزاز. فكما تتكالب قوى الشر الحكومي على قوى الخير، فالمطلوب الآن تعاضد قوى الخير ضد قوى الشر (الحكومة ، نواب المراكز العامة، رجال المهمات القذرة).

المطلوب ثانيا، تخفيف حدة الاحتقان بين قوى الخير فيما بينها والابتعاد عن المصطلحات القاسية والهجوم العنيف على مواقف بعضها وادخار ذلك نحو قوى الشر كافة.

أما المطلوب ثالثا، فهو الإبقاء على حالة التفاعل الجماهيري والاحتفاظ بعنصر القوة هذا والسعي نحو استثماره إذ ظهر أنه العنصر الأكثر جدوى لمواجهة عنف وتعنت الحكومة ومؤسسة العرش وهذا قانون سياسي عام ولكن الحكومة قد رسخته بسلوكها وطريقة تعاطيها مع كافة الملفات فهذه الحكومة تقول للناس أنها لا تنكسر إلا بقوة الناس وحضورهم .

تقرير جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان
وزير الداخلية و تحسين صورة رجال الامن ، فهل تحققت الآمال؟؟

22 مايو 2007

المقدمة :

شهدت مملكة البحرين حوادث امنية عديدة و مصادمات و اشتباكات متوالية بين رجال الامن (وحدة مكافحة الشغب و الشرطة المدنيين) و مجموعة من الشباب البحريني الغاضب بسبب عدة قضايا على الساحة البحرينية (البطالة ، الإسكان ، اعتقال شخصيات وطنية ، المطالبة بغلق ملف التعذيب ، تقرير البندر ، التجنيس ، المطالبة بدستور جديد) و كانت هذه المواجهات على نوعين :

1. المصادمات و المواجهات في الشارع و تعرض المشاركين الى الضرب المبرح او الاختناق او الاصابات في مختلف انحاء الجسم بسبب استخدام اسلحة للإصابة بطريقة بعيدة المدى .
2. الاعتقالات و رسائل الامنية سواء عن طريق رسائل عبر الهاتف النقال من أرقام مجهولة او توجيه التهديد عن طريق استدعاء الناشطين في مكاتب الامن المختلفة .

و خلال عدة لقاءات مع وسائل الاعلام المختلفة المحلية و الدولية أوضح وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة – الذي عنيته الحكومة بعد ان أقالة وزير الداخلية السابق بسبب تعرضه الى مسيرة سليمة حول الحرب على العراق – بأن الوزارة سوف تقوم بإجراء تغييرات عديدة في هياكلها من أجل تصحيح صورة رجال الامن لدى المواطنين بعد ان اتسمت صورتهم في فترة ما قبل ما سمي بمشروع الاصلاح و الذي أطلقه ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بعد تولى السلطة في عام 1999 بصورة رجال الامن الذين يستهدفون المواطنين و انهم يسببون الخوف و الذعر في صفوف المواطنين .

بداية تحقق الآمال :

بدأت وزارة الداخلية و بالتنسيق مع السلطة التشريعية " البرلمان منذ 2002 لغاية 2006" بتحقيق آمال المواطنين بتحسين صورة رجال الامن ، حيث قام مجلس البرلمان بإحالة ملف قانون التجمعات العامة المعروف بـ (قانون الإجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات رقم 18 لعام 1973م والمعدل بقانون 32 لعام 2006م) و الذي صدق عليه مجلس النواب و رفعه إلى مجلس الشورى و من ثم قام ملك البحرين بالتصديق عليه ليصبح نافذا للتطبيق ، و لتقوم وزارة الداخلية بتطبيقه على المواطنين بأستخدام جميع الوسائل المشروع و غير المشروعة.

منع التجمعات لتحسين صورة رجال الامن :

استخدمت وزارة الداخلية جميع الاسحلة و الادوات لقمع

التتمة صفحة 3

تقرير جمعية شباب البحرين

تتمة صفحة 2

المسيرات و الاعتصامات و التجمعات و قد ارجعت سبب القمع الى عدة اسباب :

1. عدم وجود ترخيص من قبل منظمين الفعاليات طبقا الى قانون التجمعات (تم ذكره سابقا).
2. ان وزارة الداخلية تمنع التجمعات في بعض المناطق ، و يحق لها تغيير مسار " المسيرات " ، و جميع هذه المواضيع تكون على مزاجية رجال الامن بسبب ان بنود قانون التجمعات مرنة .

أدوات تحسين صورة رجال الامن :

1. الرصاص المطاطي : استخدمت وزارة الداخلية في العديد من الفعاليات الرصاص المطاط لتفريق المشاركين ، و قد عمدت في استخدام هذا السلاح في التصويب تجاه المشاركين ، و قد تضرر العديد من النساء و الاطفال و كبار السن من هذا السلاح بسبب ما يسببه من آثار خطيرة على الجسم.
2. المسيل الدموع : ان غاز مسيل الدموع و الذي يعرف عنه بأنه سبب أحمرار شديد للعين ، و لكن وزارة الداخلية تستخدم هذا السلاح بعد ان ينتهي عمره الافتراضي حيث يبدأ هذا السلاح بتحول الى مادة خطيرة تسبب اختناق شديد يؤدي الى الاغماء في بعض الاحيان ، و قد استخدمت وزارة الداخلية هذا السلاح في المناطق بشكل مكثف و قد تم اصابة العديد من المشاركين في التجمعات بأختناق و فقدان للوعي ، و عادة ما يتم استخدام السلاح هذا ليتم به تفريق المشاركين بعد ان يتم استنفاذ جميع الطرق الاخرى و لا يتم استخدامه لإغراق منطقة بأكملها .
3. القنابل الصوتية : بدأت وزارة الداخلية بأستخدام القنابل الصوتية في بعض الفعاليات حيث تم بإطلاقها بكثافة حتى تسبب الذعر للمشاركين و خصوصا الأطفال و النساء ، و في حالة اصابة شخص بهذه القنبلة فأنها تسبب له اصابة و جروح .
4. العصي الخشبية " الهراوات" : استخدمت وزارة الداخلية هذه العصي بشكل مكثف و خصوصا حين القبض على اشخاص شاركوا في الفعاليات ، حيث يقوم رجل الامن بتوجيه الضربات الى المعتقلين في جميع انحاء الجسم ما يسبب في رضوض و كسور و بعض الاحيان الى تورم شديد في مناطق الجسم.

"ان الداخلية استخدمت اسلحة اخرى و عديدة و مختلفة و لكن اهمها ما قمنا بذكره سلفا".

نهاية آمال المواطنين بتحسين صورة رجال الامن:

استطاعت وزارة الداخلية ان تنهي آمال و طموح المواطنين في تحسين صورة رجال الامن حيث قامت منذ بداية سنة 2006 بالتالي:

1. تعريض حياة المسافرين و القادمين الى البحرين للخطر ، حيث قامت قوات الامن تكسير واجهات مطار البحرين الدولي و الاعتداء على مجموعة كبيرة من الشباب و رجال الدين الذين تواجدوا في المطار للمطالبة بإطلاق سراح رجل دين.
2. تعريض حياة زوار مجمع تجاري للخطر ، حيث قامت قوات الامن بفض اعتصام نظمه أهالي معتقلين " حادثة المطار" بالقرب من مجمع التجاري حيث استخدمت قوات الامن جميع الوسائل لفض الاعتصام مما دعى الى هروب المشاركين الى داخل المجمع ، و دخول المشاركين المجمع لم يمنع قوات الامن من اقتحام المجمع و الاعتداء على جميع الزوار البحرينيين و غير البحرينيين.
3. قمعت قوات الامن سلسلة اعتصامات و مسيرات نظمتها القرى و المدن تضامنا مع المعتقلين في " حادثة المطار" حيث تم تنظيم سلسلة من الفعاليات في " البديع و السنابس و الديه و المنامة و بلاد القديم " و قامت بتعريض المشاركين للخطر و تم نقل العديد الى المستشفى لتلقي العلاج.
4. الاعتداءات المتكررة على اللجان الشعبية و على اعضائها و على فعالياتها السلمية ، حيث قام جهاز الامن المدني بالتحرش الجنسي بعضو لجنة العاطلين موسى عبدعلي ، و الاعتداء على حسن عبدالنبي عضو لجنة العاطلين و غيرهم من الناشطين في اللجان الشعبية للمطالبة بالحقوق .
5. قمع الفعاليات التي تنظمها كلا من مركز البحرين لحقوق الإنسان و حركة حق " حركة الحريات و الديمقراطية" ، حيث قامت وزارة الداخلية بأستهداف هذه الجهات في أكثر من موقع لمنع نشاطها المستمر في دعم القضايا الوطنية و تستهدف وزارة الداخلية الجهات بسبب أن هذه الجهات غير مرخصة .
6. محاولة وزارة الداخلية بأستهداف ماراثون الحقوق الاقتصادية و بمحاصرة موقع الفعالية بإعداد هائلة تفوق إعداد المشاركين بكثير ، و لكن استطاعة اللجنة المنظمة تجاوز ازمة استهدافها و من أجل خلق مصادمات مع الامن.
7. تعذيب الشباب و الذين تقوم وزارة الداخلية بأعتقالهم ضمن حوادث مختلفة (حرق إطارات و حرق سيارات الامن و غيرها) حيث لا تملك وزارة الداخلية دليل اثبات تجاه المعتقلين فتقوم بتوجيه رجال الامن لتعذيبهم بأستخدام وسائل مختلفة سواء في وقت اعتقالهم او حين تقوم بتحويلهم الى مراكز الاعتقال.
8. إرسال رسائل التهديد الى المواطنين بأستخدام ارقام مجهولة و التنصت على هواتفهم المحمولة .
9. استخدام القوة في حالة اعتقال احد النشطاء ، كما حدث في حالة عبدالهادي الخواجة و حسن مشيمع ، و كما استخدمت قوات الامن القوة المفرطة لتفريق المشاركين في الفعاليات التضامنية معهم كما حدث في " السنابس و الديه و النويدرات و جدحفص و غيرها".

الاخفاقات و النجاحات لوزارة الداخلية :

1. فشلت وزارة الداخلية في القبض على العصابات التي تقوم بسرقة المواطنين و تعتدي عليهم ، و اشتكى العديد من المواطنين من هذه العصابات .
2. فشلت وزارة الداخلية من القبض على قاتل شاب في مقتبل العمر بالقرب من أحد الفنادق، حيث تم إصابة الشاب عباس الشاخوري بطلق ناري.
3. فشلت وزارة الداخلية من منع استيراد الاسلحة النارية – تم القبض على بعض الاشخاص بحوزتهم الاسلحة – حيث استخدمت هذه الاسلحة في السطو المسلح على البنوك و ايضا في قتل اثنين من شباب البحرين في مناطق مختلفة.
4. نجحت وزارة الداخلية في قمع العديد من المسيرات و الاعتصامات و إلحاق الضرر بعدد كبير من المشاركين .
5. نجحت وزارة الداخلية في أستخدام اسلحة متنوعة و مختلفة في قمع الفعاليات السلمية .

الختام :

ان جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان تطالب وزارة الداخلية بإعادة هياكلها الامنية و إدخال عناصر جديدة الى الجسم الامني بشرط ان تكون هذه الهياكل تحمي مبادئ حقوق الإنسان و تحافظ عليها و ليست عناصر تنتهك مبادئ حقوق الإنسان في اثناء استخدام سلطتها ، و ان تكون ايضا هذه العناصر من مواطنين البحرين الذي يستطيعون حماية وطنهم و اهلهم افضل مما يقوم به رجل الامن الاجنبي ، ان وزارة الداخلية يكمن دورها في حماية الوطن و المواطن " الشرطة في خدمة الشعب " ، و ليس دورها في انتهاك حقوق المواطن و استهدافه .

المراجع :

موقع جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان

ضحايا إرهاب مرتزقة آل خليفة الذين استخدموا مختلف أنواع الإسلحة

الضحية حميد يوسف أحمد 45 سنة يحمل أسنانه التي سقطت بسبب ركل بأحذية

ضحية أخرى تم سحبه على الأرض وضرب بوحشية شديدة على جميع أجزاء جسمه

الأمين العام لجمعية وعد إبراهيم شريف وقد اصيب بطلقة رصاص مطاطي في ركبته

فرقت قوات مرتزقة الشغب مساء السبت 19 مايو 2007 الندوة المقامة في منطقة النويدرات التي شارك فيها نشطاء سياسيون، منهم الأمين العام لجمعية »وعد «إبراهيم شريف وأمين عام حركة »حق «حسن مشيمع والإستاذ عبدالوهاب حسين ، وعلي ربيعه والشيخ الجودر .

وقد أقدمت القوات المرتزقة فجأة على تفريق المنتدين بمسيلات الدموع والطلقات المطاطية.

وكانت أولى فقرات الندوة التي تم تفريقها بعد بدئها بفترة وجيزة كلمة لإبراهيم شريف الذي نقل إلى قسم الطوارئ بمجمع السلمانية الطبي إثر إصابته بطلقة مطاطية في ركبته، إلا أنه خرج لاحقًا بعد تلقيه العلاج اللازم.

وقد عمدت القوات المرتزقة إلى توجيه إطلاق الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ، إلى المنصه مباشرة حيث يجلس الرموز الوطنية والدينية .

وقد سقط كل من الإستاذ عبدالوهاب حسين والشيخ عيسى الجودر مغشيا عليه بسبب كثرة مسيلات الدموع وإستخدام الغاز الخانق

على الصعيد ذاته أدت إحدى طلقات الغاز المسيل للدموع إلى إحداث حريق في أحد مخابز المنطقة.
جاء هذا الهجوم البربر بعد يوم من سحب قضية محاكمة الإستاذ حسن المشميع من المحكمة بعد تصاعد الضغط الشعبي وبوادر إنطلاق إنتفاضة

الضحية على الخباز22 سنه كسر في الأنف والجمجمة والفك

حسين عباس علي 23 سنة فقد عينه بسبب رصاصة مطاطية

آثار الرصاص المطاطي في وجه ضحية

آثار الرصاص المطاطي في فخذ ضحية

البحرين: مسلسل محاكمات الرأي تتوج بمحاكمة المشيمع والخواجة

مرة أخرى في البحرين، معقتلوا رأي منذ 16 نوفمبر 2006م :One again in Bahrain- Detainees of conscience since16 November 2006

أصدر قاضي المحكمة الجنائية الصغرى يوم الأحد الفائت الموافق 13مايو 2007م حكمه بالسجن سنة واحدة مع النفاذ على كل من جعفر فردان سلمان يوسف (23 سنة) من قرية كرانة و رضي علي رضي (22 سنة) من قرية أبو صيبع الذين اعتقلا منذ بداية الأسبوع الرابع لشهر فبراير الماضيإثر احتجاجات في بني جمرة فيما تم تبرئة جاسم جعفر مدن (25 سنة) من مدينة حمد الذي اعتقل في نفس الفترة إثر احتجاجات في قرية الديه. وقد أشار محامي الدفاع عن الشابين (جعفر ورضي) تعرض موكليه للتعذيب أثناء الحبس والتحقيق، الأمر الذي لم ينعكس على قرار القاضي الذي أصدر حكمه ضدهما بالتجمهر والشغب، حسب المواد 178 و179 من قانون العقوبات.

في الأسبوع الماضي، وتحديداً الاثنين الموافق 7 مايو تم تبرئة كل من أحمد ميرزا أحمد (22 سنة) وكريم أحمد خميس (20 سنة) وناصر صالح شريف (19 سنة) من تهم التجمهر والشغب الموجهة لهم من قبل النيابة العامة. الشبان الثلاثة، وهم من قرية جد الحاج، قد اعتقلوا من سيارتهم يوم الجمعة 13 أبريل الماضي في منطقة السنابس أثناء الاحتجاجات التي حدثت هناك عصر ذلك اليوم. من جانب أخر وفي يوم الثلاثاء الموافق 8 مايو، أصدر قاضي المحكمة الصغرى الحكم بغرامة مالية قدرها 200 دينار على محمد عاشور (29 سنة) من قرية كرزكان. وكان محمد قد شوهد عصر الجمعة -13 أبريل - وهو يواجه الجدار بالقرب من جامع رأس الرمان، وهو يتعرض للضرب المبرح من أفراد قوات الأمن الخاصة التي حاصرت تلك المنطقة لمنع انطلاق مسيرة شعبية دعت لها أكثر من 15 شخصية وطنية. وقد طلب محمد عاشور من قاضي التحقيق عرضه على الطبيب الشرعي لتعرضه للضرب والتعذيب الشديد أثناء التوقيف والتحقيق الذي شمل التفحص في هاتفه النقال وقراءة الرسائل الخاصة فيه وسؤاله عنها، بطريقة غير قانونية.

ولا زال الغموض يحف اختفاء كل من الشاب محمود حسن صالح من قرية الديه والذي اعتقل بتاريخ 29 مارس الماضي بعد أن تعرض للضرب المبرح حتى سالت منه الدماء- كما أشار شهود عيان، وكذلك الشاب علي أحمد سليم (19 سنة)- قرية "حلة عبد الصالح"- الذي اعتقل بتاريخ 2 أبريل الماضي من مكان عمله الذي حوصر من قبل القوات الخاصة المدججة بالسلاح. وهناك قلق شديد على حياة الشابين الذي تعرضا للتعذيب والضرب الشديد، ولم يتم توجيه أي تهمة لهم لحد كتابة هذا التقرير، ويخشى تعرض حياتهم للخطر إثر بقاءهم في المعتقل في ظل التعذيب والحرمان من حق الدفاع والتمثيل القانوني.

من جانب آخر، تعقد المحكمة الصغرى الجنائية جلستها الاولى يوم الإثنين الموافق 21 مايو الحالي لمحاكمة الناشط السياسي المعروف الأستاذ حسن مشيمع - أمين عام حركة الحريات والديموقراطية "حق" والناشط الحقوقي المعروف الاستاذ عبدالهادي الخواجة- المدير التنفيذي لمركز البحرين لحقوق الإنسان بسبب نشاطهما وطرحهما العلني لقضايا شأن عام تعتبرها السلطات حساسة وحمراء وذلك في فعالية قامت بها الحركة في يناير الماضي في العاصمة المنامة. فقد تحدث الخواجة ومشيمع عن قضايا وطنية في البحرين وسلطا الضوء على دور السلطات البحرينية في انتهاكات حقوق الإنسان وعدم القبول بتصحيح الاوضاع الداخلية وإطلاق الحريات والديمقراطية في البلاد. وفي 2 فبراير 2007، قامت أجهزة أمن الدولة بإعتقالهم عشوائياً بالهجوم عليهم في منازلهم بطريقة تخالف القوانين والاعراف الدولية. كما تضمن أمر الإعتقال المواطن شاكر محمد عبدالعال الذي عبر عن رأيه في موضوع ومكان ووقت مختلف عما قام به المشيمع والخواجة، ومع ذلك أدرج عبدالعال ضمن نفس القضية.

لقد قامت السلطات البحرينية بالتحقيق معهم في مبنى التحقيقات الجنائية لساعات طويلة دون وجود محامين، قبل نقلهم للتحقيق مرة اخرى من قبل النيابة العامة، حول ما تحدثوا عنه في إحدى المناسبات الدينية. لم تستطع النيابة العامة ان تحبسهم ذلك اليوم، برغم توجيه تهم أمن دولة لهم، وذلك بسبب خروج الناس الى الشارع، أدت الى اندلاع مواجهات عنيفة مع القوات الأمنية في مناطق مختلفة في البحرين، معبرين عن غضبهم على اعتقال المشيمع والخواجة ومطالبين بإطلاق سراحهم. برغم الإستخدام المفرط للقوة باستخدام جميع الوسائل (مسيلات الدموع والرصاص المطاط والتهديد بالاعتقال والضرب) الذي أبدته قوات الامن إلا إنها لم تتمكن من إيقاف المظاهرات التي انتشرت بسرعة في جميع القرى والمدن البحرينية، مما حدى بالسلطة البحرينية بإطلاق سراح الخواجة و مشيمع بالاضافة للشاب شاكر، خوفا من ازدياد الاضطرابات الداخلية. كما كان للمنظمات الدولية والجهات الدبلوماسية دور مكمل لذلك .

بتاريخ 23 أبريل 2007 وجهت النيابة العامة، مرة اخرى، الى المشيمع والخواجة، وكذلك شاكر، إشعاراً بوجوب مثولهم امام المحكمة الصغرى الجنائية الاولى بالتهم الأتية: (1- التحريض علانية على كراهية نظام الحكم والازدراء به. 2. إذاعة أخبار وشائعات من شأنها إحداث الاضطراب الداخلي، 3. التحريض علانية إلى عدم الانقياد للقوانين ومقاومة السلطات). وهي تهم يعاقب عليها قانون العقوبات البحريني طبقا للمواد 92، 168، 173 تصل اقصى عقوبة لها السجن لأربع سنوات على الأقل أو الغرامة المالية، أو كليهما .

ان لجنة التضامن مع النشطاء و معتقلي الرأي تحمل السلطة البحرينية ما حدث في 2 فبراير - اليوم الذي تم فيه اعتقال أولئك النشطاء، من مواجهات ومصادمات بين قوات الامن والمتظاهرين الذين طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين، كما تحمل السلطة تبعة ما سوف يحدث خلال المحاكمة ولغاية صدور الحكم. إن محاكمة أولئك النشطاء المعروفين محلياً ودولياً بسبب تعبيرهم السلمي ودفاعهم عن قضايا شأن عام هي من صميم حقوقهم الإنسانية ومتصدين هو استهداف لهم وانتهاك صارخ لحقوقهم ومحاولة لإرسال رسائل غير مباشرة لبقية الناشطين بالمعاملة بالمثل، لمنعهم من التعبير عن مواقفهم وممارسة دورهم كناشطين في قضايا الشأن العام. إن مسلكية السلطة مريب وغير محمود العواقب، ومن المحتمل أن يدخل البلاد في مأزق امني يتضرر الجميع منه.

ان لجنة التضامن مع النشطاء و معتقلي الرأي تؤكد على دعمها الى الاستاذين الخواجة ومشيمع والمواطن شاكر، و تؤكد على أنها سوف تواصل نشاطها داخل البحرين وخارجها من أجل الدفاع عن حقهم كنشطاء ومواطنين عبروا عن رأيهم في قضايا عامة، حتى يتم إلغاء المحاكمات المسيسة الصادرة من قضاء غير نزيه أو مستقل، وهو أمر مشهود له من قبل العديد من المنظمات الدولية. كما تطالب اللجنة من أفراد الشعب البحريني ومؤسساته

السجينان جعفر سلمان ورضي علي رضي وقد حكما سنة في قضية مسرحية معسكر بني جمرة الإرهابي

فاقض ما أنت قاض

ياشريح: ستقول غدا ما يريده السلطان بحق الأبرياء، فما أعدل قضاءك. ألم تخرج يوم اعتقل هاني بن عروة واقتيد الى مجلس ابن زياد لتقول لقبيلته: ان هانيا حي ليتفرقوا عن مواجهة الطاغية؟ ألم تفت بأمر من ابن زياد بان الحسين "خرج على امام زمانه وان على المسلمين ان يقاتلوه؟" قضيت لصالح الطغاة بالامس، وتستعد لاطلاق الحكم الجائر بحق الابرياء غدا. فما أتعسك وأتعس الحكم الذي تذود عنه بهدر دماء الاحرار، والافتاء بغير عدل او ضمير. لديك من علوم القضاء بعضها، ولكن ما قيمتها ما دمت قد بعت ضميرك له ولجلاوزته، وأصبحت دمية تحركها ايدي الظالمين، يضربون بك الابرياء بلا ورع او تقوى.

غدا يأتي فرعون بخيله وخيلائه ليقتل موسى ومن معه، فحذار أيها المؤمنون من الهروب امام زحفهم، فانهم مندحرون بعون الله، وان البحر منشق امام موسى وصحبه ليسلكوا الطريق الى النصر، وليبتلع القوم الظالمين الى غير رجعة. لقد كان في بقاء فرعون فساد الارض وابتلاء العباد والبلاد بمكره وجبروته، فجاءت نهايته بالطريقة البشعة ليكون عبرة لغيره: "فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية" انهم يسعون لادخال الخوف في قلوب الآمنين، ويسومون المؤمنين الصادقين سوء العذاب، ولكنهم خاسئون وخاسرون ومهزومون. اما المؤمنون الصامدون الذين يقرأون الكتاب كما جاء على لسان محمد واهل بيته، فلا يصيبهم ظمأ ولا مخمصة، ولا ينالون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح. ومن العمل الصالح مقارعة الظالمين، وهي مقارعة مطلوبة من المؤمنين، لان الساكت عن الحق شيطان أخرس، وان من أعظم الجهاد عند الله كلمة حق امام سلطان جائر.. ان ما يمارسه الحكم الخليفي من ظلم فاحش وتعد على حقوق الناس واستلاب خيراتهم واستضعافهم، منكر واضح لا يجوز السكوت عليه. وقد جاء في القرآن الكريم ان التخلي عن ذلك يستوجب غضب الله: "لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون * كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون". وقد نهى أئمة أهل البيت عليهم السلام عن التقاعس عن النهي عن المنكر: قال الإمام الباقر (عليه السلام): يكون في آخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مراءون يتقروؤن ويتنسكون حدثاء، سفهاء لا يوجبون أمرا بالمعروف ولا نهيا عن منكر، إلا إذا أمنوا الضرر .يطلبون لأنفسهم الرخص والمعاذير، يتبعون زلات العلماء وفساد عملهم. و قال أمير المؤمنين (عليه السلام) أن في جهنم رحى تطحن، أفلا تسألوني ما طحنها؟ فقيل له: وما طحنها يا أمير المؤمنين، فقال (عليه السلام) العلماء الفجرة، والقراء الفسقة، والجبابرة الظلمة، والوزراء الخونة، والعرفاء الكذبة .

لم يجد الاخوة الكبار، الاستاذ حسن مشيمع والاستاذ عبد الهادي الخواجة، والاستاذ شاكر محمد، مجالا الا ان يلتزموا بالموقف الشرعي الذي يوجب عليهم ذلك الموقف. فصرحوا علنا بهذا الظلم، وانتقدوا الحاكم الجائر الذي يحذو حذو فرعون في الاستكبار والظلم والاستعباد. وهل هناك من ارتكب جرائم بحق اهل البحرين اكثر من هذا الحاكم الجاثم على الصدور، مستغلا ما استلبه من اموال النفط لاقامة كيان غاصب على بقايا الوطن السليب؟ وهل هناك حاكم في العالم كله، في ما عدا حكام اسرائيل، يعملون ليلا ونهارا بهدف القضاء على هوية الارض التي يحكمونها واهلها وتراثها بلا حياء او خجل؟ كان هذا الحاكم يظن ان السياج القانوني الذي أحاط به نفسه سوف يجعله بمنأى عن الشجب والاستنكار، ولكن الاحرار اخترقوا ذلك السياج، وأوضحوا للعالم ما يعانيه اهل البحرين من ظلم يفوق أي ظلم آخر، واستبداد مقنن لا نظير له، وخداع سياسي لم يمارسه الا القليلون من قبله. انها حدود وضعها الطاغية، واعانه على وضعها قوم آخرون جيء بهم من أقاصي الدنيا، تتناقض مع مفاهيم الانفتاح والاسرة الواحدة، وتكرس قيم الاستبداد والاستئصال. نحن اليوم في مواجهة شاملة مع النظام الخليفي الغاصب، وهي مواجهة تاريخية ازدادت حدة في السنوات الاخيرة بعد ان اتضح العداء الخليفي لكل ما هو بحراني. انها مواجهة بين الضحية والجلاد، بين صاحب الدار واللص الذي يتسلل لسرقة ممتلكاتها، بين المواطن والمستوطن، بين ابنائها البررة والمحتلين الذين سيطروا عليها بالحديد والنار. هذه حقائق تاريخية لا يستطيع احد انكارها. ولقد كان بالامكان شرعنة الحكم الخليفي لولا اصرار الشيخ حمد وزبانيته على الغاء شعب البحرين من المعادلة وازالته كطرف في الشراكة السياسية.

يقول القتلة والسفاحون والغاصبون ان الاخوة الثلاثة متهمون بالتحريض على كراهية النظام، وهل يحتاج شعب يخضع للاحتلال الى من يحرضه للتحرك ضد ذلك الاحتلال؟ هل ثمة حاجة لاقناع اي مواطن بحراني (شيعي او سني) ان يستوعب الخطر الخليفي الذي حول البلاد الى ملك خاص، يتصرف الشيخ حمد بها كما يشاء، يهب اراضيها البحرية لامراء الخليج والانتهازيين، ويوزع جنسيتها على الغرباء من كل حدب وصوب، بينما يفتح زنزانات التعذيب للشرفاء من ابناء هذا الوطن، ويسلط المرتزقة من قوات الشغب على المطالبين بحقهم، بدون خجل او استحياء او انسانية. هل يحتاج ابناء البحرين الى من يحرضهم للمطالبة بحقهم في تقرير المصير؟ والعيش الآمن على ارضهم بدون الخشية من زوار الليل والمعذبين الذين يحميهم الشيخ حمد بقانونه السيء الصيت رقم 56 للعام 2002؟ هل اهل البحرين بحاجة الى من يذكرهم بان النظام الخليفي يمارس التمييز والتفرقة على اوسع نطاق، وان المنظمات الدولية تشجب سياساته هذه وتطالبه بالكف عنها والا تعرض للانتقاد والشجب؟

ان هذا النظام يتوهم بقدرته على تكميم الافواه عن طريق توجيه التهم جزافا لمن يرفض الاستعباد له. وهيهات له ذلك، فكل مواطن لا يرى ابراء ذمته الا بلعن هذا النظام واليوم الذي احتل فيه هذه الارض الطاهرة ودنسها بغزوه الشرير، وطموحاته الشيطانية. فكلنا نحرض ضد هذا النظام، ونطالب بسقوطه، وندعو الله ليلا ونهارا بان يزيله من ارضنا، لكي ننعم بالحرية والخير، نستمتع بخيرات ارضنا، ونتقاسم لقمة العيش في وئام بدون تمييز بين شيعي او سني، بل المساواة الكاملة على اساس المواطنة. نتطلع لليوم الذي ينتهي فيه هذا النظام الذي يمارس الفصل العنصري على اوسع نطاق، فلا يسمح لأغلبية المواطنين بتملك الاراضي في الرفاع، ومؤخرا في المحرق، ويضع يديه على كافة السواحل وما يحاذيها من اراض بحرية.

ان مما يبعث على السخرية ان يحاكم الشرفاء المحرومون، ويظل المجرمون طلقاء يسرحون ويمرحون. فالطغمة القابعة في القصور هي الاجدر بالمقاضاة لما اقترفته من جرائم بحق هذا الوطن. والحاكم الذي عاث في الارض فسادا، ونهب اموال البلاد وصادر الاراضي البرية والبحرية، وعرض البلاد رخيصة في سوق النخاسة وحولها الى مستوطنات للغرباء وشذاذ الآفاق، هو الاجدر بالمحاكمة لما اقترفت يداه من جرائم. اما استدعاء الضحايا للمثول امام محكمة الجلاد فهو عين الظلم والجور والارهاب والفساد. فليسقط أشباه الرجال الذين يلوذون بالقتلة والسفاحين لحماية عروشهم، ويمارسون التضليل والكذب والخداع من اجل السيطرة وبسط النفوذ على الوطن. وليسقط المجرمون الذين تلطخت أيديهم بدماء شهدائنا البررة وآخرهم عباس الشاخوري، وقبله مهدي عبد الرحمن ومحمد جمعة الشاخوري ونوح خليل آل نوح، الذين مزق رصاص الغدر الخليفي أجسادهم ظلما وعدوانا. ولتخسأ النفوس الهابطة التي استحوذ عليها الشيطان فأنساها ذكرالله، وشجعها على ارتكاب المنكرات من اعتداءات على الابرياء وانتهاكات لحقوقهم، والمجد والخلود للأبطال الذين سطروا ملاحم النصر لهذا الشعب بدمائهم الزكية، وللأبطال الذين يساقون الى محاكم الجلادين والقتلة، بدون ذنب اقترفوه، ومرحى لهؤلاء الابطال الذين قالوا كلمة الحق وصدعوا بها غير آبهين بنظام الظلم الخليفي، وخيله وخيلائه، انهم من أفضل المجاهدين لان من أفضل الجهاد عند الله كلمة حق أمام سلطان جائر، فليقض هذا الحاكم الظالم ما هو قاض، فان الله له بالمرصاد، وسوف تجري سنة الله عليه، وسيقف يوما امام محكمة عادلة لينال جزاءه العادل. فان كان في شك من ذلك فليستذكر ما حدث لصدام ورهطه، ليعلم ان يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم.

ألم تر كيف فعل ربك بعاد، إرم ذات العماد، الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد، فصب عليهم ربك سوط عذاب، ان ربك لبالمرصاد.

حق": كل الشواهد والوثائق تتهم النظام بتصدير الإرهاب وشرعنته وممارسته مع أفراد الشعب ومؤسساته

منذ أن تم الإعلان عن الموقف من المحاكمة الكيدية للأمين العام لحركة الحريات والديموقراطية "حق" ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الخميس الماضي، لم تتوقف أجهزة النظام المهترئة من تحريك كل ما لديها من وسائل إرهاب وترهيب للمجتمع والمواطنين على مستويات شتى. ولن نذهب بعيداً في الماضي لنثبت ما نقول، ولكننا سوف نقتصر ذلك على المدة القصيرة الماضية القريبة من أو بعيد الإعلان عن مقاطعة حضور جلسات محاكمة القضاء البحريني- المدان دولياً- للنشطاء.

يعرف النظام أن الشعب البحريني لن يرضى لمحاولات النيل أو الانتقاص أو الإذلال لقياداته الشعبية أو تغييبهم عن الساحة، تحت أي مسمى أو ذريعة. ويذكر النظام سابقاً ما جرى على أرض بني جمرة الصمود حين قدمت جلاوزته لاعتقال الأب القائد الشيخ عبد الأمير الجمري (طاب ثراه) فيما عرف بـ"السبت الأسود" حيث لم يتوان الشعب – برجاله ونساءه وشبابه- من تقديم أغلى التضحيات. وحديثاً، لم ينس النظام ما حدث في 2 فبراير الماضي حيث اعتقلوا الأستاذين – المشيمع والخواجة- فكان الشعب بالمرصاد، حيث انتفض انتفاضة كرامة، ردّتهما لمنزلهما في نفس اليوم. ولأن النظام يعرف كل ذلك، فقد قام جهازه الأمني- قبل الإعلان عن الموقف من المحاكمة الكيدية- من استدعاء العديد من النشطاء في مناطق مختلفة لمراكز التحقيق والتعذيب في مركز الخميس، ومدينة عيسى، والعاصمة والوسطى، وغيرها وتم تهديدهم بالوعيد والثبور وإلصاق التهم بهم إن برزت أي احتجاجات شعبية يوم المحاكمة المؤرخ بالاثنين 21 مايو الحالي. كما تم تهديدهم في أرزاقهم، وشتمهم وكيل السباب والمعاملة السيئة لهم، في إعادة الذاكرة لمراكز تحقيق أمن الدولة التي انتشرت أيام انتفاضة التسعينيات. وتبع ذلك، إرسال رسائل نصية قصيرة، بتكرار وبكثرة - عن طريق رقمي هاتفين مختلفين- للعديد من النشطاء وكوادر حركة "حق" والعاملين في اللجان الشعبية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، ترعبهم، وترهبهم وتعدهم بالانتقام والنيل منهم.

أما عن الاعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم الخاصة من قبل عناصر النظام المتمثلة في أفراد أجهزة الأمن، فالقصة تطول، فقد تم توثيق بعض أصوات معاناة الناس من تلك التجاوزات التي لا يمكن أن تصدر إلا من خلال عقلية بنيت على الإرهاب والقمع والتنكيل الصهيونية. ففي منطقة البلاد، وبعد الانتهاء من احتفال تضامني مع الأستاذين المشيمع والخواجة- أيضاً قبل إعلان الموقف- نزلت القوات الخاصة بشكل مرهب للمواطنين، ولاحقت بعض من حضر ذلك الاحتفال، ومنهم ثلاثة شباب من منطقة توبلي (سامي أحمد مفتاح -27 سنة، محمد عبدالله إبراهيم -17 سنة، سيد محمد سيد سعيد-16 سنة)، سحبتهم وهم ينوون ركوب سياراتهم، أوسعتهم ضرباً، ووجهت لهم كيل سباب وشتمٍ- دون سبب يعلمونه- ثم اعتقلتهم. من كرزكان، حاول أحد شبابها (حسين جاسم المدهون- 28 سنة) الدخول للقرية راجعاً لمنزله حوالي الساعة 11:30 من مساء السبت 19 مايو، استوقفته قوات الشغب عند مركز الإطفاء في دمستان ومنعوه من دخول كرزكان ثم انزلوه من سيارته وأوسعوه ضرباً وشتماً ثم اعتقلوه، ولا يعلم مصير أولئك المواطنين لحد الآن. ويذكر الجميع ما قام به جهاز الإرهاب للشاب علي سعيد (في الثلاثينات من عمره) من منطقة مروزان- غربي السنابس- منذ شهرين تقريباً، حينما سحب من برادة والده وهجموا عليه بشكل جماعي وأشبعوه ضرباً وركلا وأسالوا منه الدماء، كما كسروا أصبع رجل أخته التي جاءت بكل عفوية ونخوة لتدافع عن أخيها، ولم تسلم من الضرب والاعتداء.

وآخر، الاعتداءات الوحشية لجهاز الأمن الإرهابي هو ما حدث للشاب علي سعيد يعقوب الخباز (22 سنة) الذي تم محاصرته من قبل أعداد كبيرة من قوات الأمن "الضارية" عشية يوم المحاكمة (20 مايو) وتم ركله بالأحذية وضربه بالهراوات بشكل جماعي، بعد تركيعه على الأرض الإسفلتية ورض رأسه عليها. ولا يسمع لعلي الخباز- ذلك الشاب النحيف الجسم- إلا صرخات الألم والمعاناة التي كانت محل استنكار المتواجدات من النساء اللاتي نلن من السب والشتم والإهانة من ضباط وقيادات تلك المجموعة المنشغلة في التنفيس عما يجول في نفسها من حقد وضغينة من خلال ضرب "علي". ولم يكتف أولئك الضباط في شتم تلك النسوة، بل قاموا بركل سياراتهن وإحداث أكبر قدر من الإرهاب والتعنيف لمجرد أنهن شجبن ما يقوم به أولئك الجلاوزة بالشاب الأعزل. أما عن علي، فقد أصيب بكسر في جمجمته وأنفه، جروح وتمزقات في صدره وظهره، ورضوض في يديه ورجليه، وانخلاع في فكه، وتورم عينيه، وقد أخذ للمستشفى العسكري لأكثر من مرة، ويذكر شهود عيان غياب معالم ذلك الشاب اليافع، الذي يرفض الجهاز الأمني- ولحد الآن- أن تضطلع عائلته على وضعه الصحي المقلق، وهناك خوف شديد على حياته.

أما عن التعاطي مع الممتلكات العامة، فلم يتورع أفراد الجهاز الإرهابي من إحداث اكبر قدر ممكن من الخسائر في ممتلكات أفراد الشعب، فكلما دخلوا منطقة احتجاجات، قاموا بتهشيم السيارات الواقفة على جوانب الطرقات ونوافذ البيوت الآمنة، التي لم تسلم أصلاً من الرصاص المطاطي وحاويات الغازات المسيلة للدموع- المختلفة الشكل والحجم- التي تمطرها تلك القوات على البيوت والمناطق الآهلة بالسكان على منهجية العقاب الجماعي- المدان دولياً.

وأما آخر مسرحيات الإرهاب، فهي قصة حرق "سيارة الأمن" بالقرب من منطقة النويدرات، والتي يطبل عليها النظام هذه الأيام تمهيداً لضربة إرهابية أخرى على المنطقة وبقية أفراد الشعب، في محاولة لصرف النظر عن محاكمة النظام الكيدية للناشطين التي فشلت فشلاً ذريعاً بفضل تكاتف الشعب وقياداته وتفهم ودعم المؤسسات الدولية. إن هذه الحادثة تعيد للذاكرة ما كان يقوم به جهاز الأمن البحريني بين آونة وأخرى من افتعال أحداث "أمنية" بغية صرف الأنظار عن قضايا أساسية بدأ الشعب في الالتفات لها وتناولها، وحيازة الدعم والتغطية من مؤسسات المجتمع وأفراده لمزيد من برامج استهداف النشطاء والانقضاض عليهم وتغييبهم. أن الأجهزة الأمنية لا زالت مشكلة من نفس طاقم ضباط ومسئولي حقبة التعذيب السوداء، وهي نفسها التي اتهمت النشطاء- من قبل- بالعديد من محاولات الانقلاب المزعزمة، وهي التي تكذب باستمرار. ولا زلنا نتذكر اختلاقها لمزرعة التدريب المزعومة في بني جمرة وعرضها لصورة "مولوتوفات" مزعومة في هذه المزرعة وهي نفس الصورة التي تم عرضها قبل أشهر في مسرحية أخرى. هذه الأجهزة هي نفسها التي كذبت كذبها الصريح بشأن تحذير المشاركين في ندوة نويدرات قبل ضربها، وهذا ما نفاه الجميع، وهي نفسها التي تضرب المواطنين في تجمعاتهم السلمية بكل حقد وطغينة. ان هذه السلطة غير مؤتمنة ولا يمكننا أبدا أن نثق في أخبارها وتحقيقاتها. إن هذه إحدى المسرحيات التي عودنا النظام عليها كلما بدأ الرأي العام يتعاطى مع قضية شأن عام بأن يحولها لقضايا أمنية، يغلفها ويخرجها كما يريد بتسخير ماكنته الإعلامية وأبواقه المتوزعة الى صحفه الصفراء - كما حدث في ملفي التوطين وتقريري البندر والآن في محاولة التضييق ومحاكمة قيادات تيار المقاومة الذي أفشله الالتفاف الشعبي والدعم الدولي.

ولا بد أن نشير الى حزمة التشريعات والقوانين التي أصدرها مؤخراً وتعنى بإرهاب المواطنين والنشطاء ومؤسسات المجتمع المدني على شاكلة قانون الجمعيات السياسية، وقانون التجمعات وقانون الإرهاب، وتعديلات بعض مواد قانون العقوبات الخاصة بنشر صور المعتقلين، إضافة لقانون النقابات، وقانون المطبوعات والنشر وقانون العقوبات السيئ الصيت. لقد أصدرت المنظمات الدولية المرموقة تقاريرها الخاصة بشجب هذه القوانين وإدانتها لأنها تصادر الحق وترهب من يمارسه، سواء كان حق تعبير أو تجمع أو مطالبة بالحريات. وقد كان أثر تلك التقارير الدولية جلياً في حرمان البحرين من عضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي نتجت انتخاباته بتاريخ 17 مايو الحالي عن خروج البحرين من المجموعة المترشحة للمجلس في دورته الجديدة.

إن كل ما صدر من ممارسة على الأرض ومن تشريعات تؤكد منهجية النظام لأسلوب الإرهاب للمواطنين والمؤسسات الشعبية ورموزها، يؤكد ذلك أيضا هجوم أجهزته الأمنية بتاريخ 19 مايو على منصة احتفال النويدرات وتوجيه الرصاص المطاطي على المتواجدين عليها ومن ضمنهم أمين عام حركة حق وقيادات شعبية ونخبوية تعرضت للاستهداف والتصفية أمام الناس لولا توجه ثلة من الشباب الأبطال الذي انكبوا على تلك الشخصيات تحميها من الطلقات التي استقبلتها بظهورها بشجاعة متميزة يسجلها التاريخ لأولئك الذين استعدوا لتقديم الفداء والتضحية. شكر خاص وتقدير لأولئك الثلة المؤمنة المضحية، وشجب وإدانة لتلك القوات المرتزقة ومن قادها وأمرها بإطلاق الرصاص المطاطي بصورة إرهابية تعبر عن رغبة في التصفية والانتقام.

إن حق على يقين بأن التغيير قادم لا محالة وإنها ستواصل منهج المقاومة والمطالبة بحقوق هذا الشعب المظلوم، وليعلم النظام بأن يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم، وإن كان للباطل جولة، فإن للحق ألف جولة، فانتظروا إنا منتظرون، وقريباً سيبزغ الفجر- فجر التغيير الحقيقي- أليس الصبح بقريب.

الصراع يحتدم بعد ظهور خفايا مشروع الشيخ حمد

البقية من الصفحة 1

وذلك في اطار تفاهم غير معلن بين الشيخ حمد وعمه، خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، يقضي ببقاء خليفة في منصبه كرمز بلا سلطة، في الوقت الذي اصبحت شؤون البلاد تدار من قبل الديوان الملكي ووزيره. انها ثنائية بغيضة غير مرشحة للاستمرار طويلا، فرضتها الظروف وحاجة الطرفين للتعايش ضمن صيغة توافقية تناسب كلا منهما.

نظام الحكم الخليفي في صيغته الجديدة يقوم على اساس تكريس ظاهرة "الخلفنة" بشكل غير مسبوق. فقد خصص الشيخ حمد نصف المناصب الوزارية لأفراد من آل خليفة، في خطوة تنطوي على الكثير من تحدي أهل البحرين (شيعة وسنة)، وتدفع الوضع الى مستويات هابطة من الاستغلال السياسي والانتهازية الطائفية غير مسبوقين في تاريخ المنطقة. فالبلاد تدار من قبل شخص طائفي ممقوت، خوله الحاكم صلاحيات مطلقة تتضمن سلطة التشريع (اصدر ديوان الشيخ حمد قوانين قمعية عديدة من بينها قانون الجمعيات وقانون الصحافة، وقانون التجمعات، وقانون الارهاب، وأخيرا، منع استجواب أحمد عطية الله آل خليفة)، وسلطة التنفيذ (اغلب اعضاء مجلس الوزراء معينون من قبل الديوان الملكي، وسلطة القضاء (وقد تجلى ذلك واضحا في قضية محاكمة الاساتذة الثلاثة مؤخرا، اذ أصدر قرار المحاكمة، ثم ألغى المحاكمة عندما انتفض اهل البحرين ضد العائلة الخليفية احتجاجا على ذلك القرار). البحرين اذن تعيش وضعا خاصا لا مثيل له في المنطقة، يتلخص بوجود عصابة اجرامية تسرق اموال البلاد واراضيها وتفرض دستورها وقوانينها على المواطنين بالقوة، وتشكل حكومة يهيمن عليها افراد العائلة الخليفية، ويتم تأميم كافة وسائل الاعلام، وتفتح جنسية البلاد لمن يريد الحاكم بعيدا عن اي سند قانوني، ويمارس الاغتيال السياسي من قبل فرق الموت الذين يستلمون الاوامر من القصر الملكي، ويتم رهن البلاد للقوى الكبرى في مقابل توفير الدعم الامني والعسكري للعائلة الحاكمة. انها جريمة العصر من الدرجة الاولى، فهي تقضي على الضحية بالسم الخفي، بدون ان يراق دمه على الارض بشكل يؤدي الى التقزز المكشوف. يتم ذلك في ظل صمت اعلامي مطبق، اشتريت فيه الاقلام والضمائر والمواقف، واغتصبت فيه الكلمة حتى اصبحت تنضح بالخزي، بدون ان تعي أغلبية المواطنين حقيقة ما يجري.

ان شعب البحرين، وهو يواجه هذا الواقع، يقف اليوم حائرا مما يحاك له، بين سلطة حاقدة ضده وضد ما يمثله من بعد انساني وتراث ثقافي، وقيادات ما تزال تسعى لاستيعاب المشروع الاجرامي الذي يصعب على الكثيرين استيعابه نظرا لتعقيداته وتداخلاته. انه مشروع يفوق ما يمكن ان تتمخض عنه عقلية الاحتلال الخليفية، ويتصل في منطلقاته واساليب تنفيذه، باجهزة دول كبرى دخلت بقوة على الخط وعملت بشكل مكثف على مدى ثلاثة اعوام (ما بين وفاة الحاكم السابق في 1999 الذي استلم ابنه الحاكم الحالي مقاليد الحكم بعده، واعلان اول اجراء عملي يكشف هوية المشروع وذلك في 14 فبراير 2002). لم يكن المشروع، على مستوى التخطيط والتنفيذ والاخراج، من صنع عقلية الاحتلال الخليفية، فهي عقلية عاجزة عن التفكير والتخطيط، بل صاغته أيد أجنبية تمتلك من الخبرات ما يمكنها من طرح ما تم طرحه، واستغفال المواطنين والقيادات بالشكل الذي حدث. نعيش اليوم في اجواء هذا المشروع، لنرى مصاديقه جلية في تصرفات العائلة الخليفية ازاء المواطنين، ولنرى ان من بين الايدي التي تستعملها لضرب المعارضين عناصر كانت في الفترة السابقة محسوبة على المعارضة، ولكن تم تحييدها بالمناصب والوجاهات والاموال. انها عودة للقصص الكلاسيكية التي مارسها الطغاة والديكتاتوريون عبر العصور لضرب مناوئيهم، وذلك بالبحث عن العناصر الرخوة لاستمالتها واستغلالها في ضرب المعارضة والنشطاء.

ولكن هل سينجح هذا المشروع الخليفي الخبيث؟ ثمة مؤشرات عديدة تفيد بانه ربما وصل الى نهاية الشوط، وانه بدأ بالتراجع والانكماش.

فبعد اعلان انتهاء فترة عمل مجلس الشورى (الذي يعين الشيخ حمد نصف اعضائه)، عبر بعض اعضائه عن خيبة املهم وان فصل الانعقاد السابق لم يحقق اي انجاز على مستوى التشريع. وكان واضحا من خلال التطورات في الشهور الاخيرة، كما ذكرنا، ان التشريع سلطة خاصة بالقصر الملكي، وان خالد بن أحمد آل خليفة يسيطر على اكثر من نصف الاعضاء المنتخبين لمجلس الشورى، بالاضافة الى جميع الاعضاء المعينين، ولذلك استطاع افشال اي مشروع برغبة لا يتناسب مع الخطط الخليفية ومصالح الشيخ حمد وعصابته. وربما استغرب البعض من عدم التمكن من مساءلة الوزير المعني بالمخطط الاجرامي ضد شعب البحرين، أحمد عطية الله آل خليفة، ولكن ذلك أمر متوقع، اذ يستحيل ان يسمح النظام بالتعرض للعناصر الاساسية في المشروع السياسي الهادف للقضاء على هوية اهل البحرين (شيعة وسنة). فكما أصدر الشيخ حمد في 2002 قانون حماية المعذبين، وحمى به العناصر الفاعلة في مشروعه وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة وخالد المعاودة وخالد الوزان وعدنان الظاعن وسواهم من مرتكبي جرائم التعذيب، فقد منع هذه المرة، بشكل وقح ومكشوف، التعرض لأحمد عطية الله آل خليفة، لان ذلك التعرض قد يؤدي بالخيوط الى القصر الملكي ومن يديره. لقد اتضحت الآن خفايا مشروع الشيخ حمد الذي وصفناه بالتخريبي منذ اليوم الاول لطرحه قبل اكثر من ستة اعوام، وبذلك آن الاوان للمطالبة بسقوط هذا النظام العفن، واستبداله بآخر يختاره أهل البحرين بشكل حر، خصوصا بعد ان مزق الشيخ حمد الوثيقة الوحيدة المترتبة على استقلال البلاد، ولم يعد هناك مصدر لشرعية الحكم الخليفي. فليكن هذا هو المنطلق، والله هو الناصر والمعين.

أهات في زمن العهر السياسي والمالي

أفاتنتي والهوى غالب ... وقلبي على عهده ذائب
ويا وردة في غضون الصبا ... فدتك الرياحين يا كاعب
ترشّف من مقلتيك الندى ... وأمطره الجفن و الحاجب
وسافر في وجنتيك الهوى ... وفي كلّ سفر له جانب
حبيبة روحي ونبض الحشا ... وفي دهريَ الخلّ والصاحب
أبحرين يا تمتمات الأسى ... يضج على حبلها الغارب
عشقتك والشعر لا ينثني ... وما الشعر من ورده ناضب
فما بال كفيك مأسورة ... وقيدك يلهو به الغاصب؟
وما بال عينيك محمرّة ... وقلبك مستعبرٌ نادب؟
وهذي جراحك أم نزفها ... وللنزف عند اللظى لاهب؟
تطاول في خافقيك العدا ... وعزّزها البندر اللاهب
وحق المواطن يغتاله ... لصوص ويمنعه ناهب
وتجنيسهم في المدى خلْفوا ... زفيرا ينوء به الغاضب
وكم زمرة في العنا عذبوا ... وفي الأسر كم أصيد غائب
تفانوا وفي العز راياتهم ... وفي المجد لا يسقط الواجب
و"عباس" لا زال في قلبنا ... وما عن تذكره حاجب
دماء الشهادة في نزفه ... وفي جرحه الأمل الواثب
لعل الوعود التي سافرت ... وأودى بها القلب و القالب
نحققها بالإباء الذي ... يموت لإعلائه الطالب
فأين المواثيق إيتاؤها ... بعيد وتحقيقها صاعب
وأين الحقوق وتضييعها ... يضيع به الشرق و الغارب
وتلك السواحل مغصوبة ... يمر على نحسها الناعب
فأين الحكايات في موجها ... وأين المسامر والعاتب؟
وأين وأين وضاع المنى ... وزاد المعذّب والناحب